



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 02

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 17 شوال 1432
الموافق 15 سبتمبر 2011

فهرس

ص 03

محضر الجلسة العلنية الثانية

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الخميس 17 شوال 1432
الموافق 15 سبتمبر 2011

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم وعيدكم مبارك وكل عام وأنتم
بخير.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين
68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ
في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
سؤالي موجه إلى السيد معالي وزير الفلاحة
والتنمية الريفية وهذا نصه:

تعتبر ولاية غليزان ولاية فلاحية لكنها تفتقر
للطابع الفلاحي مقارنة مع ما تملكه من مؤهلات
تؤهلها لكي تكون ولاية رائدة في مجال الفلاحة
لعدة اعتبارات نذكر منها: التضاريس والمناخ
وكذلك خصوبة الأرض، إلا أن السلطات الولائية لم
تفكر، في إطار البحث العلمي، حول دراسة لغرس
الأشجار والمحاصيل الزراعية التي تتلاءم مع
مناخها وتضاريسها هذا ما جعلها تفقد طابعها
الفلاحي الذي يدخل في التعريف الوطنية، ومن
هذه الاعتبارات فإنني أقترح أن ينشأ معهد للبحث
العلمي متخصص في تربية النباتات والمحاصيل
الزراعية الملائمة حتى نربي محاصيل متكيفة مع
المناخ وعلى أن يسند تأطيرها ومتابعتها من طرف
الجامعة أو معهد فلاحى مستقبل.

ونشير أن ولاية غليزان لها مخزون لا بأس به
من المياه الباطنية يساعد في عملية السقي، إلا أنه
غير مستغل في الري الفلاحي كما أن لولاية غليزان
تجارب فلاحية سابقة أعطت ثمارها في السبعينات
ونخص بالذكر زراعة الأرز بمدينة وادي أرهيو،
وفلاحة مادة القطن ومنتوج البطيخ والدلاع ببلدية

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الصناعة والمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم،
يقتضى جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من
الأسئلة الشفوية، تقدم بها السادة أعضاء مجلس
الأمة، وسماع الردود الخاصة بها من قبل
المسؤولين الأوائل في القطاعات المعنية.

إذن، استناداً لأحكام المادة 134 من الدستور؛
والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي الناظم
للعلاقات؛ والمادة 76 من النظام الداخلي للمجلس،
نشرع في الاستماع للأسئلة الشفوية المبرمجة
وكذا إلى الردود الخاصة بها.

وبداية أحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زروقي
ل طرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الفلاحة
والتنمية الريفية، فليتفضل مشكوراً.

السيد عبد القادر زروقي: بسم الله الرحمن
الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
أجمعين.

المنظور الأول وأنا موافق مع طرحكم ولكن منهجية الرد أننا لا بد أن نسجل حاجة هامة، أن مهمة الإنتاج على مستوى الفلاحة الجزائرية مهمة يتكفل بها خواص سواء كانوا في أراضيهم مالكين لها سواء كانوا في أراضي تابعة لأملاك خاصة للدولة ويسيرون فيها عن طريق الامتياز بطريقة خاصة، إذن إرادتهم وعملهم وتقوية قدراتهم من أهم المهام التي لا بد أن نقوم بها وهم الذين يختارون، نحن نوجههم، نرافقهم ونوصلهم ونقوم ببعض الآليات حتى نؤثر على قراراتهم مالياً أو تقنياً أو إدارياً، حتى يختار هو زراعة القطن أو القمح أو أي منتج من المنتجات الذي يكون ملائماً حتى يربح أكثر ويربح الولاية والوطن معه، الطرح هذا هو إذن لماذا أقول هذا في البداية؟

لأنه عدة مرات قال: قمنا بها - وكانت ربما في بعض الأوقات - بإرادة مركزية، لما في 1987 القرارات اتخذت كي نحرر المبادرات، أول ما عمل الفلاح الذي كان فوق تلك الأرض ترك ذلك المنتج الذي كنا نظنه نحن أنه أساسي له وعشنا وقتاً من الأوقات. الآن في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي هو قال نعيد التركيز أو نضرب كل الطرح حتى نحاول أنه الفاعل على مستوى الميدان ومصالحه تلتقي مع مصالح المجتمع والمصالح العامة، إذن هذه هي طريقة العمل الجديدة التي نحاول أن نقوم بها، أعطيك بعض المعطيات على ولاية غليزان، اليوم في 2010 أنت تعلم أن السكان قريباً سيبلغون 800 ألف، فيها تقريباً 49% ساكنين في أرياف ولاية غليزان.

البلديات الريفية؛ 26 من بين 38.
التجمعات السكانية؛ 67 تجمعاً ريفياً من بين 86.
المساحات الفلاحية الإجمالية لولاية غليزان؛ 297 ألف هكتار، يعني تقريباً 300 ألف هكتار.
المساحة الصالحة للزراعة؛ 280 ألفا يعني تقريباً 58% وهنا أوافقك لأن للولاية طابعاً فلاحياً لا بد أن نتكفل به.

المساحة الصالحة للزراعة المسقية؛ تقارب 50 ألف هكتار وهي مهياة ولكن المستعمل منها فقط

جديوة الذي كان يسوق عبر كثير من الولايات بجودة عالية، فزراعة الحمضيات وخاصة البرتقال وزراعة الزيتون، كل هذه المحاصيل منها من تلاشت وغابت عن الفلاحة ومنها من قلت وبقيت بمساحات قليلة، لذا نلج على إعادة الاعتبار للفلاحة بهذه الولاية لنبعث الانتعاش والحياة بها نظراً لما لها من علاقة في استقطاب اليد العاملة من جهة ومالها من تحريك الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وخاصة تلك المحاصيل التي لها علاقة بالجانب الصناعي.

أما الجهة الشمالية من ولاية غليزان فهي معروفة بزراعة الحبوب، ففي السنة الماضية أنعم الله علينا بالخير في المحاصيل لكن مصالح الولاية عجزت في استقبال وتخزين الحبوب، مما ألزم الفلاحين على التوجه إلى الولايات المجاورة ولهذا نلج على ضرورة أخذ هذا العجز بعين الاعتبار. فما هي الحلول التي ترونها مناسبة، السيد معالي الوزير، لهذه المشاكل؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد زروقي، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيد العضو المحترم.

لما استمعت إلى سؤالكم وطرحكم لوضع ولاية غليزان في التنمية الفلاحية والريفية تأكدت مرة أخرى على مستواي بأنه لما أعطينا إسم التجديد الفلاحي والريفي هو إعادة تصويب كل الطرح للسياسة المنتهجة لم نخطئ لأنه - للمقارنة - نظراً لكل التجارب التي عشناها سواء في ولاية غليزان أو ولايات الوطن الأخرى جعلت أننا لا بد أن نعيد النظر في طريقة طرح أسلوب وأهداف التنمية الفلاحية والريفية.

ولاية غليزان مكانها، لأن لها أسواقا مفتوحة وخاصة مع الطريق السيار، سهلت الأمور يعني أن لها مستقبلا سواء مع وهران، وسواء مع العاصمة وسواء حتى نحو الولايات الموجودة في الجنوب كبلعباس، إذن هذا يجعل لولاية غليزان مستقبلا هاما جدا في الفلاحة والتنمية الريفية وستلعب دورا هاما.

الآن حتى بالأرقام الإيجابية التي أعطيتها لك أظن أنها لم تصل كي تبلور كل قدراتها ونعم كذلك لا بد من التأطير التقني والتكنولوجي وأن يتقوى في هذه الولاية، هناك بعض المعاهد موجودة على مستوى ولاية غليزان هي أحسن من ولايات أخرى لا نستطيع أن نراها كولاية وحدها لا بد أن نراها في محيطها الجهوي. هناك معهد وطني للأبحاث الزراعية المتواجد ببلدية «الحمادنة» في ولايتكم ومتخصص في البحث الزراعي في الأراضي المالحة وهذا ليس صدفة وأنت تعلم أن الأراضي المالحة التي عندكم عندها مستقبل هام، حتى الآن فيه مستثمرون كبار يفكرون كيف يستثمرون هذه المناطق ويقوموا فيها ببعض العمليات ربما ترجع بالخير للمنطقة وملاءمة مختلف الزراعات في تلك المناطق. هناك المعهد الوطني للتربة والسقي وصرف المياه الذي له كذلك محطة جهوية في بلدية المطمر ومن بين مهامه القيام ببحوث في تحاليل التربة الملائمة للزراعات وطرق السقي خاصة في المحيط المسقي كسهل مينا وسهل الشلف الأسفل بالإضافة إلى تبني تقنيات الري التكميلي للحبوب ونحن لاحظنا العام الماضي في الغرب كان جفاف، كانت ناقصة المياه مقارنة مع الشرق ورغم ذلك سجلنا أن بعض الفلاحين قاموا بسقي تكميلي وتجاوبوا وهذا كذلك سيقوي سؤالكم، تجاوبوا مع التقنيات الجديدة وسجلوا نتائج جد إيجابية؛ هناك حتى الذي تجاوز 46 قنطارا في الهكتار في هذه المناطق؛ في هذه الحالة، هي مصنفة كموسم جاف، بالإضافة إلى محطات جهوية لمعاهد أخرى متواجدة في الولاية المجاورة لها نشيد بخدماتها، كما أننا نعمل - وفي القريب

36 ألف هكتار، إذن وهنا قوة من قوات ولاية غليزان أنه - كما قلتها - فيها مياه وتعرضت لوقت كبير للجفاف الذي عرفته كل منطقة الغرب خاصة كانت المياه تمشي - وقلتها أنت - للسكان، والسقي نقص بقوة منذ عامين، بدأت الأمور ترجع من الاستثمارات التي أقيمت في إطار تحسين المياه للشرب وفيها كميات بدأت ترجع للفلاحة وفورا رأينا نتيجتها ميدانيا، هذا العمل المهيكل ذاهب ويتقوى ويعيد طرح الأسئلة التي تفضلتم بها، بعض المعطيات كذلك المستثمرات هناك تقريبا 27 ألفا والتشغيل في المستثمرات 68 ألفا وعدد الفلاحين المسجلين في الغرفة الفلاحية تقريبا 13 ألفا.

قيمة الإنتاج الفلاحي لولاية غليزان من بين الولايات الأخرى: تقريبا في 2010؛ 40 مليار دج، هذا ما أنتجته ولاية غليزان، تكون في المرتبة 11 على المستوى الوطني ويمثل هذا المنتج تقريبا 4% من قيمة الإنتاج الوطني وتأتي من بعد ولاية باتنة وقبل ولاية البليدة؛ مكانة ولاية غليزان حتى وإن نعتبر نحن القدرات المائية والأراضي الموجودة ممكن جدا أنها تتحسن أكثر مما هي الآن. هذا المنتج لـ 40 مليار دج 26% منه تقريبا من فرع البقوليات، 19% منه فرع الحبوب و11% منه فرع الحمضيات التي بدأت ترجع تدريجيا ولاحظنا بعض النتائج في السنة التي مضت.

إذن، هذه المعطيات القاعدية لولاية غليزان، بالطبع فيه إجراءات وتحفيزات في ولاية غليزان كما في الولايات الأخرى لكي يستغلها هؤلاء الفلاحين والمولين والصناعيين الموجودين في هذه الولاية ويدخلوا في هذه المعركة، الشيء الذي نلاحظه فيه إقبال، فيه أسئلة مطروحة وحتى سؤالكم أدرجه في هذا الطرح لأنه الآن قال الناس ترجع، لازم أكثر تقنيات، لا بد أكثر معرفة، لا بد أكثر قوة تكنولوجية لهؤلاء الفاعلين والمستثمرين، وهذا السؤال نفسه أعتبره جد إيجابي لأنه سجلنا 5% نمو في 2010 في ولاية غليزان إذا نظرنا للمعطيات الطبيعية والمعطيات البشرية والواقع أن

طرح قوي، طرح نشعر به، بعض العمليات بدأت تقام، أنا أقول من جهة لا يجب أن نطرح بمعنويات الفلاحين والموالين الذين بدأوا يستثمرون، وأنت ترى هذه السنة استثمروا قليلا ورأينا النتيجة، معناها القدرات القادمة كبيرة فماذا يلزمهم اليوم؟ بعد الطمأنة خلال كل الإجراءات التي اتخذت في السنتين اللتين مضتا كما قلت لك من عقار ومال وطرح كيف لا بد أن تكون، بدأنا بطمأنة الفلاحين والموالين والصناعيين، فالصناعة لا بد أن تلعب دورا، وإدخال التكنولوجيا في هذه المناطق، نحن متفائلون بولاية غليزان - إن شاء الله - في المستقبل القريب لأن قدراتها قوية وخاصة الماء منها وخاصة ستستفيد هي وفي كل المنطقة، أمس رأيت وزير الموارد المائية كان في معسكر وكان يتكلم على هذه الأمور وفي كل هاته السهول مدة طويلة كان الجفاف، وكانت الملوحة وكانت مشاكل كبيرة والناس كانت خرجت منها، بدأت ترجع.

الموسم السابق رأينا بعض الحركيات، إن شاء الله، ستتقوى وتكون في فائدة ولاية غليزان سكانها وفلاحها ومواليها وصناعيها وكذلك في فائدة الوطن ككل، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أعود فأسأل السيد عبد القادر زروقي هل يريد استعمال حقه في التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر زروقي: شكرا سيدي الرئيس. ليس بتعقيب ولكن ملاحظة إذا سمحت سيدي الرئيس؛ يبقى المشكل الأساسي هو نقص المياه رغم أن ولايتنا تتربع على أكثر من 36 ألف هكتار مسقية ما بين محيط الشلف الأسفل ومحيط مينا، ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار الري الفلاحي لكن دون تحقيق الأهداف المرجوة رغم وجود 03 سدود في هذه الولاية والرابع طور الدراسة، إضافة إلى هذا، ففي المدة

العاجل إن شاء الله - على إنشاء هيئات لا مركزية أستطيع أن أذكر منها مخبر التشخيص الصحي ومراقبة الحليب لأن هناك إنتاج حليب وهناك مصانع هامة وإن شاء الله تلعب دورا أحسن مما هي قائمة به اليوم.

هيئة تقنية من أجل تحسين إنتاج البذور العلفية وتربية سلالة الحيوانات على مستوى المزارع النموذجية.

هيئة تقنية لتكوين المربي وهذا بالتنسيق مع الجامعة لتخصيص شعبة في هذا المجال، كما طلب مسؤولو الولاية إنشاء مخبر بيطري ومعهدا تقنيا لتطوير زراعة الخضروات وتقوية المعهد الجهوي للبحوث الغابية، لأن عندها دورا هاما كما قلت لك منذ قليل، مزرعة لبن ويس مصطفى من بلدية «ليل» تمكنت من تحقيق مردود في وقت جفاف لأنهم استعملوا التقنيات، كل المستقبل هنا بتحقيق مردود قدره 68 قنطارا في الهكتار مما سمح له دخول نادي 50 فما فوق، واحتلاله المرتبة الثانية على المستوى الوطني.

إذن من هذا المنطلق أريد أن أقول:

أولا، إن المقاربة بدأت تتغير ليس عندنا فقط حتى عند الفاعلين ميدانيا وهم الأهم، الطرح بدأ يتغير والناس بدأت تطلب تقنيات أكثر وهذا لازم والمعرفة قادمة بعدما قمنا بحل مشكل العقار، بعدما قمنا بحل مشكل العلاقة ما بين الفلاح والأرض، بعدما قمنا بحل المشكل ما بين الفلاح والمال، وبعدها حللنا العلاقة ما بين الفلاحة والصناعة؛ كل هذه العمليات المتكاملة تقام نظريا وفي بعض الولايات بدأت تطبق تدريجيا، من بعد هذا، السؤال الكبير الذي طرح هو تقوية القدرات التقنية والتكنولوجية لهؤلاء الفلاحين وهؤلاء المستثمرين وهؤلاء الموالين، إذن طرحكم أنا موافق معكم بأنه لا بد من تقوية كل ما هو تأطير تقني وتكنولوجي وبحث.

ندأونا في عدة أماكن في الجامعات أنها تتدخل وخاصة الجامعات المحلية، أنها تتدخل وتقوي هذا الإرشاد، لا بد أن يقوى، أنا متوافق معك، هذا

تطلب من الإدارة أن يكون التأطير أحسن، وتكون التكنولوجيا أكثر، نعم! الإرشاد يجب أن يتقوى نعم! هذه هي المعركة الجديدة ولا بد أن نتعاون عليها كي نوصل هذه القدرات ولكي نقوي هؤلاء الناس، نطلب منهم ألا ينسوها، لا نستطيع أن نطلب من شخص أنه يتجند لتحسين الأمن الغذائي للوطن وللسيادة الوطنية ومن جهة أخرى أقول له أنت غير قادر، إذا كانت واقعا، إذا لم تكن قادرين نقولها، لكن الحقيقة الميدانية ليست هذه، الحقيقة الميدانية تجعلنا نرافق هؤلاء الناس ونصل إليهم أكثر فأكثر. إذن، كنت قلقا، السرعة ليست في الوقت اللازم كي تتحسن الأمور أنا كذلك معك، إذا قلت لا يوجد هناك شيء فهذا غير صحيح، وهذه الرسالة أظن في الفلاحة والتنمية الريفية ككل التي تدخل في إطار التجديد الفلاحي والريفي وأظن التحدي كبير وإن شاء الله نتعاون عليها كي نحسن هذه الأمور، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، في الحقيقة كل منكما كان من موقعه على حق؛ العضو من حقه أن ينقل الواقع كما هو معاش حتى ولو كان هذا الواقع غير مريح وكذلك من واجب الوزير أن يحدد الآمال ويفتح الآفاق أمام القطاع ليطمئن المواطن بأن هذا الواقع الموجود ماهو إلا واقع مؤقت، وإن شاء الله الأمور تعود إلى ما يطمح إليه أو تكون كما يطمح إليه المواطن، فهذه الجلسات غايتها مواجهة الرأي بالرأي الآخر ونعتقد في هذا السؤال وفي الرد، المواطن يستطيع أن يستنتج الحقيقة. نبقى دائما في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والكلمة للسيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء،

الأخيرة والصيف الأخيرة تحول المشكل من عطش الأراضي الفلاحية إلى عطش مواطني غليزان وخاصة في رمضان المعظم فأصبحت الولاية ذات الأربع سدود ولاية ذات الصهاريج المتنقلة إلى يومنا هذا، ناهيك عن نوعية المياه التي كلفت المواطن ثمنا غاليا للحصول عليها، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا، السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: في الحقيقة أن الجفاف واقع منذ سنوات، من التسعينات إلى الآن لا يوجد الماء! بدأ برنامج في بداية 2000 وتدرجيا السدود أنشئت وأعيد ترميمها، هناك تحلية المياه، فيه إعادة قنوات وهذه بدأت تدخل وبدأت تجلب، لما التفاؤل يأتي كالشجرة التي تنمو لا تقتلها، أتركها تنمو، هذا طرح نستطيع أن نتكلم على كل الفلاحة، على كل الولايات وليس عندك فقط وأنا قلتها، القدرات موجودة والفلاحون يعرفون، فلاحو غليزان والموالون نحن باتصال معهم تقريبا يوميا لأنهم في الميدان، هم يعرفون أن الشجرة لا بد أن تغرسها وتعالجها، ويجب أن تنتظر وعندها وقتها البيولوجي، وهذا الطرح إذا كان الفلاحون غير متفائلين لا يقومون به!! والفلاح طبيعته متفائل، إذا كان غير متفائل لا يغرس، إذن المعطيات الأساسية متوافق معك، لما ترجع قلت لك هذا من قبل لهذا قلت لك لتجديد حتى الطرح لأنك إذا تحدثت على هذا تتحدث عليهم ولا تتكلم عن الإدارة، أنت تتكلم على هؤلاء الناس، نحن في قطاع خاص ولكل واحد منهم بداية الموسم يقرر أن يستثمر أو لا، نحن كمؤطرين أننا نقوي طمأنته ونأتي به حتى ننقص من مشاكله ونضعه في ظروف كي ينشأ ويصعد، قال هناك ماء وهناك أراضي وهناك برنامج بدأ يرجع وبدأت السوق تفتح وبدأت هذه الطرق تسهل فروئتنا متفائلة، أظن أن هذه هي الرسالة للفلاحين وللموالين وللصناعيين على مستوى هذه الولاية.

إذا نظرنا من هذه الزاوية ولاية الجلفة الفلاحية والريفية اليوم ليست كتلك التي كانت أمس؛ إذا نظرنا من نظرة أخرى قال القدرات الموجودة في الجلفة لم تتبلور بكل قواها موافق معك، إذا نظرناها من هذه الزاوية لا تنس حاجة، أنا أستغل واستغللت من قبل غليزان والآن الجلفة كي أمرر رسالة وطنية، في كثير من المرات ننظر إلى الفلاحة وتنميتها من الزاوية الإدارية، غلط، الفلاحة مهمة الفلاحين والموالين والصناعيين وهم الذين ينتجون الثروة والباقي نرافقهم، الإدارة ترافقهم، الأجهزة المالية ترافقهم، الأجهزة التقنية ترافقهم وزير الفلاحة والتنمية الريفية لما يتكلم لا يتكلم عن الإدارة، الإدارة ماهي إلا فرع من الفروع، إذن لما ننظر إلى الجلفة من هذه الزاوية نقول فيه حركية.

أعطيك بعض المعطيات كما تكلمنا من قبل على غليزان. تعرف بعدد البلديات الريفية 25 من بين 36 بلدية، وعدد التجمعات السكانية الريفية ب 47 من بين 65، والمساحة الصالحة للزراعة تقدر ب 378.665 هكتارا وعدد الفلاحين المسجلين لدى الغرفة الفلاحية 31.780 وحتى في الإجراءات الأخيرة التي اتخذت لتوسيع مساحة الأراضي الفلاحية وإنشاء مزارع جديدة من أفريل الماضي حيث 1.000 هكتار عينت؛ قيمة الإنتاج الفلاحي لولاية الجلفة - من قبل تكلمنا عن غليزان: 40 مليار دج - 32 مليار دج وتحتل المرتبة 17، على المستوى الوطني، لابد أن تخرجوا من هذه 17، إصعدوا قليلا، هذا يمثل مشاركة ولاية الجلفة في الأمن الغذائي ككل 3.2% من القيمة الإجمالية، الشيء الذي نرى فيه في ولاية الجلفة أنه بدأ تنوع الإنتاج، لما كنا نتكلم في الماضي عن الجلفة كنا نتكلم فقط عن الأغنام، صحيح ولكن نتكلم في نفس الوقت على الخضروات والأشجار المثمرة وتربية الدواجن وعدة منتوجات أخرى التي بدأت تتبلور؛ هنا أيضا حين يبدأ شيء يتبلور الواحد يحافظ عليها.

الأموال: أنا عندما أتكلم عن الأموال المستثمرة في الولاية لا أتكلم عن الأموال التي جاءت من

زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم، السلام عليكم.
هذا السؤال موجه إلى السيد معالي وزير الفلاحة: إن الدولة قامت بتسخير أموال كبيرة للقطاع الفلاحي والتي تمس جميع الفئات الناشطة في مجال هذا القطاع، إلا أن الظاهر أن هناك تفاوتاً ما بين الولايات في المبالغ المرصودة وانعكس هذا حتى على نسبة الإنجاز.
وكنموذج على ذلك ولاية الجلفة، التي لم تعرف انطلاقة حقيقية في هذا القطاع والتي ترغب فيها الإرادة السياسية للدولة وحتى المواطنين.
والسؤال الذي يطرح: لماذا يرجع كل ذلك؟ وماهي الأسباب التي جعلت ذلك يتحقق في ولاية وينقص في ولاية أخرى؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بلعباس، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكراً للسيد الرئيس.

السيد العضو المحترم يعرف كل الاحترام الذي أكنه له، ولكن في هذا الطرح أريد أن أقول نفس الشيء مع غليزان، الجهة تعرفها جيدا وأنا أعرفها جيدا، لا يستطيع أي شخص أن يقول بأن ولاية الجلفة في الفلاحة والتنمية الريفية لم تتقدم؛ لا يستطيع أحد أن ينكر، أبدأها بنكتة السبعينات، قال لماذا لا ننشئ وحدة زيتون في الجلفة؟ تعرفها، لقد أنشأنا وحدة الزيتون وهي موجودة في الجلفة وهي تعمل بجدية. وحدات الحليب أنشئت، من أحسن المستثمرين في وسارة لإنتاج الأشجار المثمرة وأكبر مركز لإنتاج الدواجن وشاركت بقوة كي ننقص في الاستيراد في وسارة توجد واحدة، الأخرى في تلمسان وهي جديدة، من أحسن المنتوجات في مسعد وأنا بدأت بالمحيط فقط لم أتكلم عن اللحوم الحمراء، أحسن منتج وأكبر منتج موجود على مستوى ولاية الجلفة، وهو في تكاثر وأنت تعلم هذا.

وأرقام فلا مجال للكلام إلا بما هو موجود على أرض الواقع؛ قد تكون المبالغ المرصودة لولاية الجلفة لم تتجسد بعد على أرض الواقع وبالتالي لم يلمسها المواطن.

لعلمكم سيدي الوزير، أن اللجنة الولائية الخاصة بالدعم منذ 2006 لم تجتمع إلا مرتين، وأن الكهرباء الفلاحية في ولاية الجلفة لم ينجز منها إلى غاية اليوم إلا 280 كلواط رغم أن احتياجات الولاية هو 1600 كلواط، هذه بعض المؤشرات وبعض الأرقام حتى الرقم المخصص بـ 32 مليار دج لولاية الجلفة هو رقم ضعيف وضعيف جدا لأنه هنا في هذا المقام وفي هذا المجلس الموقر سبق للسيد ممثل الحكومة، السيد وزير الفلاحة السابق أنه قد أقرّ بأن موالى ولاية الجلفة يشاركون في من الناتج الفلاحي فكيف يشارك بـ 40% ولا يستفيد إلا من المرتبة 17 في الاستفادة من أموال الدولة؟

إذا كانت النظرة من زاوية الإدارة فإن الإدارة هي التي تملك الأموال وهي التي تقدم الدعم؛ إذن هذه الإدارة يجب أن تخفف إجراءات البيروقراطية التي يعاني منها الفلاح والمواطن وتسهل له الحصول على هذا الدعم الذي هو حق من حقوقه، لأن هناك ملفات تنجز وتوضع في الولاية أو في مديرية الفلاحة إلا أن المواطن والفلاح يجد صعوبات كبيرة في الحصول على هذا الدعم لإجراءات بيروقراطية لا تخدم القطاع لأنه نحن عندنا غيرها. ممثل الشعب أو ممثل الأمة عنده مهام دستورية أو قانونية أنه ينقل انشغالات المواطن للسلطات المحلية أو السلطات الولائية، إذن هنا ننقل حقائق قد نختلف معها مع السيد الوزير أو نفس المعلومات لا تصل للسيد الوزير التي نملكها نحن، وعليه نرجو من السيد الوزير أن يعيد النظر، وفتح ملف ولاية الجلفة، لأن هناك خلافا كبيرا وكبيراً جداً وأن هناك عجزاً في هذا القطاع رغم أن الأموال مرصودة والإرادة السياسية متوفرة ترغب فيها الحكومة ويرغب فيها المواطن على مستوى ولاية الجلفة وشكراً.

خزينة الدولة فقط بل أتكلم عن كل الأموال المجنّدة من طرف المستثمرين كلهم، رغم أن الدولة قامت عن طريق الوسائل المرافقة والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي والصندوق الآخر أكثر من 05 ملايين دج في هاتين السنتين التي مست عدة بلديات وعدة قرى في الميدان؛ لا أريد أن أكون مشاركا في إهباط رؤية الموالين والفلاحين الذين يجتهدون يوميا، فلولا هم لم يتوفر لحم الغنم بالكمية الموجودة، وأنت تعلم في السنتين الأخيرتين حتى أعداد القطعان كبرت، حتى الترحال نقص، ما معناها؟ هذه دلائل على أن التحولات بدأت في هذه المناطق وربما أولاد الموالين القدماء بدأوا يدخلون تقنيات جديدة.

أنهي فقط بهذه الأرقام وأنا على علم بأن جوابي دائما جواب جدال ولكنه جدال إيجابي لأنني أعلم أنك تريد تقوية اقتصاديات ولايتك ونحن كذلك نرافقك في هذا الميدان، ولكن فقط أريد رسالتي أن الرؤية لن تكون رؤية إدارية، أنا الوزير وأتكلم على هذه، لابد أن تكون أكثر اقتصادية ونسجل بأن منشئ الثروة هم أنفسهم الفلاحون والموالون والصناعيون، والجلفة الفلاحية 2010 ليست الجلفة الفلاحية التي كانت في السنوات الماضية، ونتمنى أنه في المستقبل تقوي قدراتها وتصد من المرتبة 17 إلى مراتب أخرى، شكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد بلعباس بلعباس: شكراً سيدي الرئيس. شكراً للسيد الوزير، وأنا كذلك أبادلك - سيدي الوزير - نفس الاحترام والتقدير، إلا أن واقع الفلاحة في الجلفة قد تصلكم أرقام وبعض المعلومات نرى أنها معلومات وأرقام مغلوطة لا تنعكس أو لا تعكس واقع الجلفة، وقد نختلف معكم - السيد الوزير - في القراءة وهذه هي الديمقراطية التي تستند إلى وجهات النظر، ولكن عندما نكون أمام حقائق

الوقت الكافي، لما يقول لك تعال لترى البرقوق، تعال لترى إنتاجي من اللحوم، تعال وافتخر بي، وشهر بماذا أفعل أنا، تعال لترى الشباب الذي دخل فلا أقول له لا! لا أحطمه، لا أقول له تعال لترى ذلك العجز بل أساعده دون أن أمسه، أصعده، قال أنظر القدرة، أنظر للأمام ولا تنظر للفلاحة من زاوية مدير الفلاحة، الفلاحة أوسع وأكبر وأضخم من هذا، إذن الطرح، تقول لي الأرقام كل 03 أشهر وحتى نوابكم ونواب المجلس الشعبي الوطني ورؤساء البلديات و(IGF) كل 03 أشهر يشاركون معنا في التقييم و 500 إطار تشارك والقادمة ستكون يوم 08 أكتوبر وإذا أردت أن تشارك فتعال: إذن هذه هي الأرقام التي عندنا، إذا عندك أحسن تفضل ولا تأتي فقط من الإدارة، من المهنيين، هذا هو الموجود، تقول لي يجب أن نحسن جهاز الإحصائيات وأوافقك، لا بد أن نضيف أكثر!! صباح اليوم كانت عندي جماعة مسعد وتكلموا لي عن إنتاجاتهم وتكلموا لي عما هم قائمون به والهكتارات التي سيضيفونها، وعن 18.000 شجرة زيتون.. هذه الحركية الإيجابية لا أنت ولا أنا ولا أي شخص آخر عنده الحق في أن يوقفها، قل أرافقهم أكثر، قل سأتي بتقنيات وأمور جديدة، مرحبا بك، وما هو فاسد، وأنتم تعلمون أنه دائما كلمتي في الفلاحة والتنمية الريفية، الصالحون خير من الطالحين ليس معناه لا يوجد طالحون، نكافحهم ونخرجهم من الطريق والباقي نرافقهم لبناء جزائر خضراء وولاية الجلفة ممثلة لهذه الحركية، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، والكلمة للسيد كمال بلخير لطرح سؤاله الشفوي، ودائما مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد كمال بلخير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: أنا لا أوافق طرحك، ملف الجلفة مفتوح منذ زمان، وملف الجلفة مفتوح يوميا ومرة أخرى لا يجب أن نخطئ لأن منشئ الثروة هو الموال، الذي ينشئ الثروة هو الفلاح وهو الصناعي، لا أقول له أنت الأموال ولم تعط له، لا أقول له أشياء لا صحة لها لأنك تقول لم يعطوني شيئا، أنا أقول لك شيئا آخر: أنا قريب كثيرا من موالي ولاية الجلفة وأعرف وأحترم شهادتهم وأعرف ماذا يجب أن يقال لهم؛ وما لا يجب أن يقال لهم؛ لما أقول لك مليون قنطار من الشعير يعطى شهريا للموالة وألف دينار لكل قنطار يخرج مدعما، ولما أقول لك ولاية الجلفة هي الأولى من منتجي اللحوم الحمراء، ولما أقول لك 58% من اقتصادها من هذه، ماذا أقول لك؟ حين أقول لك مليون بألف دج، أنا أقول لك 100 مليار سنتيم شهريا كدعم؛ تريد أن أتقاسم معكم، نتحاسب معك، تريد أن ترى النتيجة؟ إنذهب وشاهدها في أسعار اللحوم، شاهدها في تطور المعيشة الحقيقية! هذا ليس معناه وأعيدها وأقولها: ليس معناه أن كل القدرات الموجودة على مستوى هذه الولاية تبلورت، ليس معناه أن الإدارة ناجعة في ولاية الجلفة ويعلم العضو أن الكثير منهم قد مروا عند العدالة من حقهم ومن واجبهم أن يعملوا لتحسين الأمن الغذائي والسيادة الوطنية وهناك من يقومون بها ولا يسمعون بأموالنا فلا نجعلهم (Des assistés)، أنا أريد أن أخرج من الطرح ومن ولايتكم ومن ذلك الوقت وأنا أقول المرافقة، أنا أرافق الناس القادمين لا أجعل الناس تنتظرنني، أصبحت أحرك، هذه هي الحرية، هذا هو التجديد الفلاحي والريفي، مهما كانت الأموال التي تضعها لا تكون بقدر الأموال المجندة بأنفسهم، نبني جميعنا اقتصادنا الوطني وهؤلاء يجب أن يحترموا ولا بد ألا ينتظروني أنا، لا بد أن أحرر لك مبادرات وشارك في هذه السيادة الوطنية وأعددها وأنا أعلم لما الناس تتصل بنا ليس عندنا

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي إلى السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لا يختلف الكثيرون على أن الفلاحة هي الركيزة الأساسية لأي مشروع اقتصادي في إطار التنمية الشاملة والمستدامة وأن مداخيلها تمثل المورد الدائم والأمن لأي تقدير أو إنجاز في الميزانية العامة للدولة، وعلى ضوء هذا فإن بلادنا بعد سنوات من الركود في المجال الفلاحي، عادت بقوة في السنوات الأخيرة عن طريق جملة من الإصلاحات والإجراءات على مختلف المستويات التنظيمية وعلى رأسها التوجيه الفلاحي والبرامج الميدانية يتقدمها الدعم الفلاحي والتجديد الريفي وغيرهما.

وسؤالي هنا يدور حول جانب من الجوانب المتعلقة بالفلاحة وهو الجزء المتعلق بالديون والقروض ومن هنا يكون سؤالاً كما يلي:

1 - إعتد قطاع الفلاحة من ضمن آلياته على آلية اصطلاح عليها بالقرض الرفيق، وبعد مضي مدة على بدء العملية فإننا نسأل عن حجم هذا النوع من القرض من حيث أثره المالي وعدد المستفيدين منه، وكذلك عن تسديده والوفاء به، وما هو تقييم دائرتكم الوزارية له؟

2 - بأمر من فخامة رئيس الجمهورية، باشرت الدولة عملية مسح ديون الفلاحين وبعد مدة كذلك من بداية العملية ماهي الفئات المعنية بهذا الإجراء؟ وما هو الأثر المالي لذلك؟ ولماذا تم استثناء بعض الفئات الأخرى؟ وأخيراً ما هو كذلك تقييم معاليكم على سير العملية وأثرها الاقتصادي

والاجتماعي؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد كمال، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيدات والسادة الحضور، سيدي العضو، شكراً.

أشكر السيد كمال بلخير على السؤال الشفوي الذي تفضل به والمتعلق بالقرض الفلاحي ومسألة مسح، ديون الفلاحين، يمكنني أن أعطيكم المعلومات الآتية:

أولاً أشكركم على طرحكم وعلى التحولات الموجودة؛ بالنسبة للقرض الرفيق، أولاً الشيء الجديد هو كلمته، اسمه «الرفيق» وليس «الرفيق»، قالوا الرفيق قبل الطريق وهذا قرض الرفيق لما أنشئ، حتى يقرب ما بين كل المؤسسات، اليوم قلناها، احتجت الناس وقالوا ما هذا؟ تسمون «قرض الرفيق»!! إذن هدفه الأول كان كي يكون أكثر علاقة ما بين المؤسسات والمستفيدين منه. ثانياً، قال «قرض الرفيق» بدون فوائد وهنا استجبنا لطلب كان كبيراً.

«قرض الرفيق» هو قرض موسمي يمكن للفلاح أو الموال أن يشتري بداية كل موسم المدخلات اللازمة لنشاطه وهو قرض بدون فوائد ومدة تسديده 18 شهراً وتطور منذ مارس 2011 إلى سنتين؛ وهذا هام جداً خاصة في حالة الجفاف مثلما في بعض ولايات الغرب وتكون علاقة ما بين البنوك.

إنه موجه للفلاحين أساساً والمربين بصفة فردية أو منضمين في تعاونيات أو تجمعات، وإن هناك تجاوزاً كبيراً في ظرف قصير جداً، الناس بدأت تستعمله خاصة في الفروع المنظمة لأنهم

مسؤوليتها، حسب المديرية العامة للخزينة: 77.479 ملفا تمثل ديونا بمبلغ أكثر من 36 مليار دج موزعة كما يلي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية: 28.427 ملفا بمبلغ 19.378 مليار دج والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: 49.070 ملفا بمبلغ 16.787 مليار دج، لما تأخذ المبلغ كله وتقسمه مع العدد تجد بأن المبالغ صغيرة ولكن هذه المبالغ كانت هامة لأنه بعض الفلاحين كانوا لسبب أنه عنده 300.000 دج أو 400.000 دج دينا لا يستطيع شراء البذور، وجاء هذا مع «قرض الرفيف» وهذا الذي جعل أنه من جهة مسح الديون ومن جهة قال عندك «قرض الرفيف» حتى تقوم بمواسمك، أما الناس كالصناعيين أو شبه الصناعيين أو في آليات أخرى قال أنتم لستم معنيين بها من البداية، وتذكروا هذه كانت من توجيهات النواب وعدة مسؤولين، كانوا يقولون نعم لمسح الديون، نعم لمرافقة الناس التي تضررت من الجفاف وكانت في مشكل لأنه لا يستطيع أن يشتري الموسم، الذي بعده ولكن الآخرين لا يجب عليهم أن يدخلوا كما حدث في الماضي حتى لا نكرر نفس الغلط.

إذن كنهاية لهذه العملية كان عندها رد إيجابي عند الناس في الموسم، كانت مشاركة لتهدئة وإرجاع العمل، وجاءت مع وقت كان لا بد من روح التجديد لنقوم بها على مستوى القطاع، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛ أعود فأسأل السيد كمال هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد كمال بلخير: شكرا سيدي الرئيس. بداية أشكر معالي الوزير على عناصر الرد التي وافانا بها ونسأله إذا كانت للقطاع نية لرفع مبلغ «قرض الرفيف» أو إنشاء قروض أخرى مماثلة ومدعمة للفلاحين؟

ثانيا، أستغل الفرصة لشكر السيد الوزير على ما يبذله من مجهودات في القطاع، ذلك أن الفلاحة تظل أولوية الأولويات والمعول عليها من أجل

وجدوا تسهيلات كالحبوب، «وقرض الرفيف» يمنح من طرف البنوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مثل «بنك بدر»، قيمة الفوائد كلها 100% نحن متكفلون بها على مستوى الوزارة، عن طريق الصندوق الوطني لضبط المنتوجات الفلاحية، وحسب المعلومات التي أعطتها لنا «البدر» تقريبا أكثر من 500.000 فلاح أخذوا وأرجعوا، وتقريبا 20 مليار دج استعملت في هذا الطرح، والشيء الإيجابي - وهذه هي الثقة وهذا هو مؤشر الثقة - نسبة التسديد في بعض الولايات وصلت إلى 100% كما هو الحال في قسنطينة 100%، وفي أدرار.

النسبة الوطنية تقارب 90% من التسديد، في هذا الميدان وبهذه المناسبة أريد أن أقول لك كذلك بأنه تم دعم القطاع الفلاحي منذ مارس 2011 بقرض آخر يسمى «قرض التحدي» وهو قرض استثماري مدته 07 سنوات؛ الثلاث سنوات الأولى بدون فوائد، السنة الرابعة والخامسة 1%، السنة الخامسة والسادسة 3%، وفي السابعة يسدد كل شيء، هذا ثاني طرح، وأضفنا لها نوعا آخر جديدا كذلك وسميناه «القرض الفيدرالي»، وهو موجه أساسا للمتعاملين المندمجين والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والتجمعات والمتدخلين في النشاطات التي تساهم في تكثيف وتحويل وتثمين وتخزين المنتجات الفلاحية، ويعرف هذا القرض نجاحا منذ بداية العمل به منذ شهرين إذ يقدر مبلغ القروض الممنوحة في هذا النوع إلى حد الآن مليارين ومائتي مليون دج، استفاد منه عدة متعاملين، من جهة قال ها هو الموسم ومن جهة أخرى استثمر، قوموا «بالفيدرالي»؛ هذه الثلاث كلمات تلخص كل السياسة التي نحن قائمون بها في التحدي والفيدرالي، ثلاث كلمات وحدها تلخص ما نريده لعصرنة الفلاحة ولبناء قواعد هامة.

بالنسبة لسؤالكم الثاني حول مسح الديون على مستوى وزارة الفلاحة ووزارة المالية هذا الملف مغلق وقد أجبنا عليه عدة مرات وبلغ عدد الملفات التي تمت معالجتها من طرف البنوك وتحت

شكرا للسيد الوزير على هذه الردود؛ ننتقل الآن إلى القطاع الموالي وهو قطاع التعليم والتكوين المهنيين... السيد بن سعيدان لا أراه في القاعة، فإذن الكلمة للسيد محمد الطيب العسكري لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،
السادة الأفاضل،
معالي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة المسؤولون عن القطاع الإعلامي والاتصالي،
أيها الجمع الكريم، طابت جلستكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي موجه إلى السيد معالي وزير التعليم والتكوين المهنيين، هذا هو نصه:
إن استراتيجية تعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة وضعت عدة أهداف رئيسية أذكر منها إثنين هاميين يتعلقان بمجال التكوين المهني:
- تحسين مهارات اليد العاملة الوطنية وخاصة في المهن الناقصة.
- تكييف مسارات التكوين مع احتياجات سوق العمل.

إن نظام التكوين المهني يلعب دورا رئيسيا في سوق العمل، وإن «مرصد التشغيل والتكوين المهني» في الجزائر يمثل أداة لدعم التغييرات والتحويلات في سوق العمل والتكوين المهني. فانطلاقا من ضرورة إعادة توجيه التكوين المهني لتلبية الطلب في السوق، أنشئت مسألة جودة المعلومات في مجال التكوين المهني والتشغيل وتجسيد مرصد لمعالجة النقائص المقلقة.

إن الجزائر تبعت نهجها الخاص لتصميم ومحاولة وضع مرصد لكل الأغراض المذكورة. سؤالي:

ما الذي يجب القيام به لجعل مثل هذا المرصد

تقليص فاتورة الاستيراد خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، ولهذا أوصي معالي الوزير بضرورة إعطاء المزيد من الدعم لقطاع الفلاحة وللفاعلين الحقيقيين المتعلقين بالأراضي ويخدمونها مساهمين في ذلك في تدعيم الاقتصاد الوطني، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: نعم، السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: أود أن أشكر العضو وهذا هو الاتجاه الذي نحن قائلون به كي نقوي الثقة في النفس عند هؤلاء الفلاحين وهؤلاء المستثمرين وهؤلاء الموالين، وكل الإجراءات المتخذة والدعم في الحقيقة غيرنا له النظرة، قال إعمل في القمح، قال هات تأخذ 4.500، هات الحليب تأخذ كذا، هات كذا تأخذ كذا.. ومن جهة أخرى أنا أدمك بالسقي يعني حتى تكون الأمور واضحة وأنت تعلم على مستوى الفلاحة والتنمية الريفية العدالة يجب أن تكون، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، بودي فقط أن أقول ألا أحد ينكر الجهود التي تبذلها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والحقائق تتكلم عن نفسها، ولكن ما لاحظته من خلال الأسئلة التي طرحت ربما أن الفهم أو نقل المعطيات غير منسجم، بين ما يطرحه بعض الأعضاء وما يتحدث عنه السيد الوزير وطبعا بالدليل تأكيدا، فإزالة للبس أقترح على السيد الوزير أن يلتقي مع لجنة الفلاحة ويكون هذا اللقاء بمثابة مكاشفة يعطي من خلالها السيد الوزير كل الجوانب المتعلقة بالجهود المشكورة التي يبذلها هو، وكذلك السادة أعضاء المجلس يقدمون التساؤلات والاستفسارات والمعلومات التي يأتون بها.

أقترح أيضا ألا يبقى الموضوع مقتصرًا على أعضاء لجنة الفلاحة وإنما يفتح لكل الزميلات والزملاء أعضاء المجلس لكي يثروا النقاش وتكون الفائدة أعم وأهم.

التناغم والانسجام بين التشغيل والتكوين في فضاء التعليم العالي، وكانت لي فرصة التدخل، لإبراز ما تقوم به الدولة في مجال التكوين المهني لتحقيق هذه الغاية بتمكين القطاع من الاستجابة لاحتياجات سوق الشغل.

كما أذكركم أيضا، أن توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية مكنت من وضع حد للتداخل في الصلاحيات، ما بين القطاعات المكونة للمنظومة التربوية، وقد ترجمت هذه التوصيات إلى قرارات اعتمدت من قبل مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أبريل 2002.

تجسيدا لهذه الإصلاحات، تمت صياغة قوانين توجيهية للقطاعات المشكلة للمنظومة التربوية بتحديد صلاحيات كل قطاع والمجالات التي يتدخل فيها، كما حددت التكامل والتنسيق فيما بينها.

ومن بين مظاهر هذه الإصلاحات، نجد أن قطاع التربية الوطنية أصبح يتكفل بالطور الإجباري وما بعد الإجباري يتم من خلالهما إعداد فئة كبيرة من أبنائنا للالتحاق بالتعليم العالي، كما تم تحويل مسار التعليم التقني إلى قطاعنا وذلك بإنشاء مسار التعليم المهني أين يتم الانتقال إليه بنفس الشروط التي يتم الانتقال من المتوسط إلى التعليم الثانوي، أي يكون المترشح للتعليم المهني ناجحا في شهادة التعليم المتوسط وكذلك ناجحا في السنة الدراسية. كما خصص التكوين المهني، ليكون تكويننا تأهليا يوجه إلى أولئك الذين تجاوزوا سن التمدرس القانونية.

بعد هذه التوطئة المختصرة، أجب عن سؤال العضو المحترم بخصوص موضوع مرصد التكوين والتعليم المهنيين الذي جاء التنصيص عليه في القانون التوجيهي لقطاع التكوين والتعليم المهنيين الصادر بتاريخ 23 فبراير 2008، والذي يضم 32 مادة تطرقت إلى أنماط التكوين والتعليم المهنيين وكذا أجهزة التشاور وهيكل وأدوات الدعم التي ترافق مسار التكوين والتعليم المهنيين لتحقيق أهدافه. بخصوص المرصد الوطني للتكوين والتعليم

فعالا حقيقيا لتجنب تكوين ثابت، لكي نوفر تكوينا يتماشى أكثر مع التوجهات الاقتصادية الجديدة؟ وبعبارة أخرى كيفية حل مشكلة تكيف التكوين مع التشغيل من خلال استغلال مثل هذا المرصد؟ من جهة أخرى:

توفر الحكومة من خلال قطاع التكوين المهني، التكفل باحتياجات اليد العاملة الماهرة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري ولكن للأسف نلاحظ هجرة من الشباب المكونين من الدولة في هذا المجال على السوق غير الرسمي، وهذا بنسبة تتراوح ما بين 03 إلى 04% من منتوج التكوين المهني.

هل تعتقدون، سيدي الوزير، أننا نستطيع معالجة هذه الظاهرة باستعمال المرصد أو بجهاز آخر؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب العسكري، الآن أحيل الكلمة للسيد وزير التعليم والتكوين المهنيين.

السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الشكر موصول أيضا للسيد عضو مجلس الأمة، الأستاذ الدكتور محمد الطيب العسكري.

سيداتي، سادتي، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أعنتم هذه السانحة الكريمة لأتقدم بشكري الجزيل لأعضاء مجلسكم الموقر وللاستاذ الدكتور محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة عن السؤال الذي تفضل بطرحه علينا، والذي خص موضوع الإصلاحات التي بادرت بها بلادنا، في مجال المنظومة التربوية عموما، والتكوين والتعليم المهنيين بالخصوص.

وفي هذا السياق، أذكركم بأنه سبق لمجلسكم الموقر، أن نظم يوما برلمانيا خصص لقضية

والغرف المهنية، أن الخريطة التكوينية للقطاع تلبى 75% من هذه الاحتياجات، كما بينت إحدى النشريات للديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 2011، أن 78% من خريجي القطاع، يندمجون بيسر وسرعة في عالم الشغل، أما الباقي لا يلجون عالم الشغل بسهولة، لأنهم يختارون تخصصات غير مطلوبة أساسا في عالم الشغل.

كما يجدر التذكير، بأن تخصصات البناء والأشغال العمومية والري، هي إحدى أولويات القطاع، والتي ما فتئ السيد فخامة رئيس الجمهورية يذكر في توجيهاته، إلى ضرورة إعادة القطاع إلى مساره الأصلي من خلال الاهتمام بالحرف اليدوية ذات الصلة بالمشاريع الكبرى للدولة وإعادة إحياء الموروث الثقافي من خلال الاهتمام بالحرف التقليدية ومسايرة العصر من خلال إدخال تخصصات الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، وقد تم تجسيد هذه المحاور بصفة جلية في مدونة الشعب والتخصصات لقطاع التكوين والتعليم المهنيين.

بالرغم من الاعتراف بوجود تسرب داخل القطاع، غير أن الإشكالية المطروحة، تتمثل في التوجيه من قطاع التربية الوطنية، الأمر الذي طرحت عليه السيد فخامة رئيس الجمهورية خلال جلسات الاستماع لشهر رمضان 2011، بحيث قرر على إثرها تكليف السيد الوزير الأول بتشكيل لجنة وطنية لدراسة هذا الموضوع وإيجاد حل لإشكالية التوجيه نحو القطاع.

كما أغتنم هذا المنبر، ومن أجل إعطاء المزيد من الاهتمام لهذا القطاع، أقترح على مجلسكم الموقر، تنظيم يوم برلماني حول التكوين والتعليم المهنيين.

السيد الرئيس: شكرا، طبعا المقترح لا يمكن إلا أن يرحب به، تبقى الكيفية والموعود فهذا الموضوع يكون موضوع اتصال مجددا مع السيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد الطيب العسكري هل لديه ما يقوله بعد تدخل السيد الوزير؟

المهنيين، باعتباره هيئة ضبط سيتكفل بالنشاطات الاستشرافية في مجال الحاجات في التأهيل على المستوى الكمي والنوعي، بحيث تم في هذا الصدد إعداد مشروع مرسوم إنشاء هذه الهيئة وهو الآن على مستوى مصالح الأمانة العامة للحكومة، وسيتم دراسته في إحدى الاجتماعات القادمة للحكومة.

فضلا عن هذه الهيئة، فقد تم إحداث لدى الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين، مجلسا للشراكة يساهم بالتوصيات والآراء في إعداد وضبط السياسة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين، يتشكل من ممثلي الدوائر الوزارية والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين في الساحة الوطنية، مهمتهم مرافقة قطاع التكوين والتعليم المهنيين، بتقديم وحصر الاحتياجات الحقيقية الضرورية من التكوينات في عالم الشغل والتي توضع لدى وزارة التكوين والتعليم المهنيين لدراستها وبناء عليها يتم إعداد خريطة للسياسة الوطنية للتكوين. وقد عزز هذا المجلس بلجان ولأئية للشراكة تضم نفس تشكيلة مجلس الشراكة. مهمتها الأساسية، المساهمة في إعداد خريطة التكوين والتعليم المهنيين حسب احتياجات كل ولاية.

كما تمثل الندوات الجهوية والندوة الوطنية بمثابة مجلس إدارة موسع يشرف ويراقب ويتابع تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة الوطنية للتكوين. أما فيها يخص مسأله التناغم بين عالم الشغل والتكوين، فقد بذل مجهود كبير من طرف الحكومة في هذا المجال، حيث أصدر السيد الوزير الأول تعليمة في جويلية 2009 موجهة إلى كافة الدوائر الوزارية يحثهم فيها على ضرورة إرسال احتياجاتها من اليد العاملة المؤهلة إلى القطاع للتكفل بها وتلبيتها.

وبذلك، سيتم الانتقال من استراتيجية تكوين تقوم على سياسة العرض إلى استراتيجية وطنية تقوم على سياسة الطلب.

وقد تبين من خلال دراسة الاحتياجات المعبر عنها من طرف الدوائر الوزارية والشركات القابضة

يصرح به لأن الفرق بين العامل الرسمي والعامل غير الرسمي هو التصريح لدى مؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي.

القضية الثانية التي تؤدي إلى التسرب أيضا هي قضية عدم توافق - وأقولها بكل صراحة - بين الرغبة التي يعلن عنها المتربص وبين التوجيه الذي نقوم به داخل القطاع، لأن التوجيه يتم بناء على القدرات التي يتم اختبارها في بداية السنة، فأقول إن التسرب موجود وهذه حقيقة، لكن أقول أيضا لدينا إشكالية في التوجيه، هناك مشكلة في التوجيه ولهذا كنت قد طرحت هذه القضية في شهر رمضان على السيد رئيس الجمهورية الذي قرر وكلف السيد الوزير بأن تشكل لجنة وطنية لدراسة هذا الموضوع أو إشكالية التوجيه بين التربية الوطنية لا سيما من الطور الإجباري نحو الطور ما بعد الإجباري، لكن أقول بصراحة وبكل وضوح إن المؤشر الذي قدمه الديوان الوطني للإحصاء يجعلنا نستبشر خيرا بتوجه القطاع نحو المسار الأصلي ولم يعد هذا القطاع فقط قطاعا للتكوين في الحلاقة والتكوين في التخصصات الخفيفة كالتخزين على الكمبيوتر، بالعكس الآن بعد 07 سنوات يمكن القول إن القطاع يعود بالتدريج ويخطو بخطى ثابتة وبفضل الاستشارة الواسعة مع القطاعات المستعملة مع الدوائر المستعملة نحو المسار الأصلي له، فهو قطاع مكمل لقطاعات التربية الوطنية أو قطاع التعليم العالي لكن لا ننكر وجود هذا التسرب الذي تفضلتم به، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن ننقل إلى قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والكلمة للسيد كمال بوناح لي طرح سؤاله الشفوي.

السيد كمال بوناح: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، وأشكر معالي الوزير على كل هذه المعلومات والنظرة التوجيهية خاصة مع أمل أن يجسد الاستغلال الحقيقي لهذا المرصد لأنه أظن أنه أداة حقيقية لإعطاء نظرة مستقبلية لكي نتعامل مع كل إشكالية تطرح مستقبلا، ولكي تكون المسألة كاملة أرجو إذا سمحتم شطرا إضافيا حول التخلي عن التكوين، هل - معالي الوزير - لديكم إحصائيات حول التخلي عن التكوين إذا لم أقل التعليم، لكن خاصة التكوين المهني والأسباب التي تؤدي إلى ذلك أظن أن من 03 إلى 04% من الشباب المكونين بشهادات - أظن - الذين يذهبون إلى الشغل غير الرسمي، من بينهم - ربما - الذين يكتسبون الخبرة مهنيا من ناحية التكوين ولكن لم يكملوا التكوين تماما ويذهبون إلى هذا السوق غير الرسمي إذا لم أكن خاطئا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب، السيد الوزير؟

السيد الوزير: سيدي الرئيس، ما قلتموه صحيح ولا يمكن أن ننكره، هناك تسرب داخل قطاع التكوين المهني وقد تحدثت عن هذا التسرب الكثير من المرات، تسرب قد يعود لعدة أسباب. أولا دعني أحدثك بصراحة أنه في بعض التخصصات الثقيلة كالبناء والأشغال العمومية يفضل المتربصون الالتحاق مباشرة بالمقاولات والتعلم في الميدان على أن يتقاضى راتبا من المقاول وفي نفس الوقت يتعلم الحرفة ولا يحتاج إلى شهادة لأن في قطاع التكوين المهني كم نقدم لهذا المتربص؟ إن كان متربصا في التكوين الإقليمي نحن نقدم له منذ شهر سبتمبر 2009 - وطبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية المعلن عنها في الندوة الوطنية الثانية للشباب ببلعباس - 500 دج شهريا.

المقاول يعطي 500 دج يوميا، فبالتالي هل يبقى هذا المتربص في قطاع التكوين يتعلم البناء أم يذهب إلى المقاول؟ مع العلم أن المقاول لم

الصناعية ومناطق النشاط وكذلك ماهي الرؤية المستقبلية الممكن توظيفها للارتقاء بهذه المناطق إلى مستوى يحفز ويرغب المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي للإقبال على هذه المناطق في المستقبل؟

أخيرا، تقبلوا مني السيد - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، الآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، أسرة الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

لقد تفضل السيد كمال بوناح، بطرحه لانشغال مفاده أن تطوير الاستثمارات في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة يستوجب توافر شروط على رأسها توفير العقار الصناعي من خلال إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية.

وإن أحيي السيد العضو المحترم على طرحه الموضوعي والمهم، فإنني أتوجه إليه بالشكر لأنه أتاح لي الفرصة من خلال مجلسكم الموقر، بأن أتحدث إليكم على إشكالية العقار الصناعي الذي يلعب حقيقة دورا أساسيا في الاستراتيجية الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية، ويجدر التذكير هنا بأن حظيرة الجزائر من المناطق الصناعية ومناطق النشاط تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 22.000 هكتار موزعة عبر 77 منطقة صناعية وما يزيد عن 500 منطقة توسع صناعي، وقد أنجزت جل هذه المناطق في إطار مختلف المخططات التنموية

السيدات والسادة المرافقون لهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، سلام الله عليكم وتحية طيبة. سؤال موجه إلى السيد معالي وزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 86 و 87 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 02 ذي القعدة 1419، الموافق لـ 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم - سيادة الوزير - سؤالاً شفويا هذا نصه: نعرف معالي الوزير أن التوجه الجديد للجزائر يسعى بكل الطرق إلى بعث الاستثمار في مختلف المجالات إلى مستوى متقدم، وهذا من خلال السياسة المنتهجة في السنوات الأخيرة وبالتركيز بالدرجة الأولى أو التوجه الجديد هو نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، وهذا رهان صعب بالنسبة للتوجه الاقتصادي بالنسبة للجزائر ويعتمد على ميكانيزمات وعلى استراتيجية صارمة، وبالتالي الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجال الصناعي يبقى حاليا هو الأفضل لاعتبارات جيوسراتيجية للجزائر.

لكن لا يختلف اثنان - معالي الوزير - أن تطوير وتحسين وتمكين الاستثمارات في هذا المجال - نقصد الصناعات المتوسطة والصغيرة - لابد من توافر مجموعة من الشروط والضروريات والحاجات على سبيل المثال كالمال والإرادة والخبرة والتجربة... إلخ.

وعلى رأس هذه الأولويات بالدرجة الأولى العقار الصناعي أي إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

سؤالي معالي الوزير: ماهي السياسة المنتهجة اليوم في مجال إنشاء وتحسين وتطوير المناطق

الصناعية ومناطق النشاط لغرض تحسين المحيط المباشر للمؤسسة، وبهذا الصدد، فإنه يرتقب رصد ميزانية إضافية هامة ضمن إطار المخطط الوطني الخماسي: 2010-2014 تقدر بأكثر من 91 مليار دينار، بدأنا في تنفيذه وحتى في بعض المناطق الصناعية التي كانت قد تمت فيها بعض العمليات عندنا برمجة عمليات جديدة.

والإجراء الثالث، يتمثل في الانطلاق في البرنامج الطموح والذي أظنه مهما، أقره فخامة رئيس الجمهورية، منذ 05 أشهر والمتمثل في إنجاز 36 منطقة صناعية جديدة مدمجة على مستوى كافة التراب الوطني خلال الخمس سنوات المقبلة، بمساحة تفوق 8.000 هكتار التي ستدعم العرض العقاري الصناعي الجديد وتكون مندرجة ضمن قواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي أخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الضرورية لضمان إنجازها وفق المواصفات الدولية المعمول بها، وذلك من خلال احتوائها على الخدمات الجوارية الضرورية، كقربها من شبكة الطرقات، وتوفير نظام اتصال ناجح، وإنشاء البنوك، والتأمينات، وفضاءات العرض، والأكشاك المتعددة الخدمات، وهذا البرنامج المقدر تقديراً أولياً بـ 08 مليار دينار سيكلف ميزانية الدولة بتغطية نسبة 02% باعتمادات نهائية و08% ستجند عن طريق البنوك، وتم الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج وبدأت الدراسات خاصة في 15 من هذه المناطق التي حددت بمعية ولاية الجمهورية.

قبل أن أختتم كلمتي أذكر أيضاً أن الصلاحيات المخولة مؤخراً والتي جاءت مكرسة في قانون المالية التكميلي التي أعطت الصلاحيات للولاية فيما يخص مجال منح قطع الأراضي حسب طريقة الامتياز بالتراضي ستساهم بدون شك في تحسين نسبة استغلال هذه المناطق التي شاهدنا أن بعضها ليس مستغلاً بكل طاقاته.

أتمنى - السيد عضو مجلس الأمة - أنني جنئت بالمعطيات المفيدة للجواب على سؤالكم، أشكركم وأشكر جميع الأعضاء على الإصغاء والمتابعة

المقررة من طرف الدولة.

ومع الانسحاب التدريجي للدولة من التمويل المباشر للمجال الاقتصادي بداية من سنوات التسعينيات، تدهورت وضعية هذه المواقع الصناعية بفعل تقادمها واهترأ منشآتها القاعدية.

ولمواجهة هذه الوضعية المعيقة لكل نشاط اقتصادي، قررت الدولة ابتداء من سنة 1998 وضع برنامج وطني خاص بإعادة تأهيل هذه المناطق الصناعية ومناطق النشاط، والذي أخذ بعداً كبيراً بفضل الإعتمادات الميزانية الهامة المخصصة له خلال العشر سنوات الأخيرة والمقدرة بحوالي 28 مليار دينار جزائري، تم استغلال نسبة كبيرة منها. وبفضل هذه البرامج، تم لحد اليوم إنجاز حوالي 160 عملية لإعادة التأهيل، وقد استفادت كل ولاية من ولايات الوطن من عملية واحدة على الأقل.

وقد سمحت هذه الإعتمادات المالية بتغطية الاحتياجات ذات الأولوية في المناطق الصناعية ومناطق النشاط وخاصة منها: الطرق، تصريف مياه الأمطار والمياه القذرة، الإنارة العمومية، تسييج المواقع، إنشاء مراكز الحراسة وإدخال الغاز والطاقة الكهربائية في بعض الحالات.

أما فيما يخص النظرة الجديدة للقطاع في مجال تحسين جاذبية هذه المواقع الصناعية فقد تم اعتماد عدة إجراءات أحاول إفادتكم ببعض العناصر من هذا البرنامج:

الإجراء الأول، تدعيم العرض العقاري الصناعي من خلال:

أولاً، إسترجاع الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة المحلة، وأيضاً الأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وسمحت هذه العملية إلى يومنا هذا - وهي متواصلة على كل حال - بتوفير ما يقارب 1.000 هكتار إضافي على 22.000 هكتار التي تكلمت عليها وهي موضوعة اليوم تحت تصرف ولاية الجمهورية لمنحها للمشاريع الصناعية.

الإجراء الثاني، الذي تعمل من أجله الحكومة هو مواصلة وتكثيف إعادة تأهيل وتهيئة المناطق

رواسب ومخلفات الماضي ورأينا الكثير من هذه المناطق الصناعية دخلت عليها نشاطات أخرى ليس لها علاقة بالنشاط الصناعي؛ هل نتوجه إلى المناطق الصناعية الجديدة بالموصفات العالمية كما تفضلتم وحالة المناطق الصناعية القديمة هل نظهرها؟ هل نترك النشاطات الأخرى؟ نود توضيحا - معالي الوزير - وشكرا ونتمنى لكم التوفيق والنجاح، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، والكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ أشكر مجددا عضو المجلس السيد كمال بوناح على اهتمامه بهذا الملف، سيدي الرئيس،

في الحقيقة أستنجد دائما بمثل حين نتكلم عن المؤسسات الخاصة للنشاط الصناعي نقارن دائما حين نرى مساحة بلد مثل بلجيكا، المساحات المخصصة لتطوير الصناعة هي أقل من المساحات المخصصة في بلد مثل الجزائر وهو معقول بالنسبة لمساحة البلدين لكن حين نرى القيمة المضافة التي تأتي بها الصناعة في بلجيكا والصناعة في الجزائر نتساءل هل استعمال العقار الصناعي عقلاني ويتوفر على كل ما هو ممكن؟ في هذا الباب عملية التطهير متواصلة - سيدي الرئيس - وسنأتي، إن شاء الله، باقتراح في قانون المالية القادم بإجراء قانوني يسمح للدولة بإعادة الأراضي التي منحت بعقود إدارية أو عقود توثيقية لكن أصحابها لم يستغلوا هذه الأراضي، وهذه الحالة شاهدها كثيرا وهي ملاحظة على كثير من المناطق الصناعية، فيه مناطق صناعية الدولة وزعت وباعت بعض القطع لكن هذه القطع لم تستغل لحد الآن؛ وأيضا أشار السيد كمال بوناح إلى بعض النشاطات التي ليست لها علاقة بهذه الصناعة وهي متواجدة داخل هذه المناطق، نفس الشيء، نحن وضعنا دفتر شروط

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد كمال بوناح، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد كمال بوناح: شكرا سيدي الرئيس. أولا، ارتأينا معالي الوزير طرح هذا السؤال لأن المعركة في المستقبل بالنسبة للجزائر لا أتكلم عن القطاع الفلاحي وقضية التغذية وقضية استيراد المواد الاستراتيجية لكن عن القطاع الصناعي، لابد على الجزائر أن تريح هذا الرهان ونعرف التوجه الجديد للجزائر هو كما قلت توجه للصناعات الصغيرة والمتوسطة ونعرف أن هذا القطاع كذلك مكلف ويحتاج متابعة وإمكانيات وعلى رأس هذه الإمكانيات هو قضية العقار الصناعي والكيفية والطريقة لتنظيم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني وعلى مستوى الولاية، ونشكركم معالي الوزير على هذه المعلومات ونحن نبتهج عندما نسمع أن في هذا التوجه الدولة توجهت إلى الاهتمام أكثر وإنشاء هذه القطاعات 36 منطقة صناعية جديدة بموصفات عالمية، وهذا ربما مبتغانا ورغبتنا التي كنا نتمنى - إن شاء الله - أن نرتقي بمناطق النشاط هذه أو المناطق الصناعية إلى مستوى عالي حتى يحفز ويدفع بالصناعيين إلى الاستقرار والتوجه إلى العمل الصناعي أو الإنتاجي، يبقى فقط إضافة أضيفها - معالي الوزير - هل هناك نية للحكومة أو على الأقل على مستوى قطاعكم لفتح المجال للاستثمار الخاص فيما يتعلق بالمناطق الصناعية ومناطق النشاط وبطبيعة الحال حسب دفتر شروط منظم ومضبوط ومقنن؟ لأنه كثر الكلام في كثير من الولايات على أساس هل الخواص باستطاعتهم إنشاء هذه المناطق أم لا؟ كذلك هل هناك رؤية واضحة في مجال تطهير هذه المناطق من النشاطات البعيدة عن طريق الغرض من نشأتها أي النشاط الصناعي التي نشأت، ونعرف أن هذه

ولهذا فإن برامج عديدة تم تخصيصها لترقيتها وضمان عودتها بقوة من حيث ضمانها كقيمة إضافية وطنية، تقلص من الاعتماد الكلي على المحروقات، وبالرغم من أن الصناعة عرفت تراجعاً ملحوظاً في سنوات الإرهاب وتضرراً مؤثراً جراء الأزمات الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فإنها بدأت تعود شيئاً فشيئاً بفضل الكثير من الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

وفي إطار الاهتمام بالتنمية الصناعية عبر جميع ولايات الوطن، فإن ولاية قالمة المعروفة بطابعها الفلاحي والسياحي بالدرجة الأولى، كانت كذلك محل اهتمام وموضع استراتيجيات تنمية صناعية منذ فجر الاستقلال، ولهذا فإن سؤالاً يتعلق بمجال الصناعة بولاية قالمة، حيث أسأل ما يلي:

1- إن السكر مادة أساسية تكلف الدولة أموالاً باهظة بالعملة الصعبة وإن بولاية قالمة مصنعا للسكر كان عمومياً، ثم اشتراه أحد الخواص وفق دفتر شروط يؤكد على خلق مناصب الشغل وتدعيم الإنتاج من هذه المادة، إلا أن هذا المصنع مغلق منذ مدة فما هو وضع هذه المؤسسة الصناعية الاقتصادية؟

فهنا أفتح قوساً - معالي الوزير - بالنسبة لهذا الموضوع، لأنه في الآونة الأخيرة وبفضل الجهود التي بذلت من طرف السلطات المحلية وعلى رأسهم السيد الوالي، توصلنا إلى حل النزاع الذي كان قائماً آنذاك للعمال وصاحب المعمل ومنذ شهر رمضان المنصرم بالتقدير أسبوعين قبل شهر رمضان المنصرم كل العمال وعددهم يراوح 300 عامل عادوا إلى مناصبهم والعمل استأنف نشاطه بطريقة عادية.

الآن، الهدوء والاستقرار يسود هذه المؤسسة، أتمنى أن هذا الاستقرار وهذا النشاط يعمر طويلاً وهذا لفائدة الجميع.

أنتقل الآن إلى السؤال الثاني: إن مصنع الدراجات الذي اشتهرت به ولاية قالمة في سنوات السبعينيات والذي كان يشغل يدا عاملة معتبرة

الذي يتركنا - إن شاء الله - نكافح هذه الظاهرة في بعض المناطق الصناعية.

أما فيما يخص الاستثمار للقطاع الخاص في تهيئة مناطق صناعية هو مسموح له قانوناً، الحكومة قررت كي تجهز آخذة من حقيبتها 8.000 هكتار من أملاك الدولة، الأملاك الخاصة للدولة وكلفت الوكالة الوطنية (AMIREF)، التي ستقوم بهذا البرنامج لكن الأمر غير مستبعد، وهناك مثلاً في منطقة سطيف مقاولون خواص نظموا أنفسهم، اشتروا قطعة أرض من خواص وهيأوا منطقة صناعية، إذن من الناحية القانونية ليس هناك حاجز كي يجعل الخواص يستمروا في تهيئة العقار الصناعي وأيضا (AMIREF) غير مستبعد أنها ستكلف خواصاً بعد الانتهاء من الدراسات لتهيئة هذه الصناعات، هذا ما كنت أريد أن أضيفه السيد الرئيس وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، نبقى في القطاع ذاته والكلمة للسيد محمد لزهير سحري.

السيد محمد لزهير سحري: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، معالي السادة المحترمون والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالاً موجه إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال شفوياً التالي نصه:

تعتبر الصناعة من أهم ركائز الاقتصاد الوطني،

الوطنية للسكر (ENASUCRE) فقد تم التنازل عليها، من قبل مجلس مساهمات الدولة عام 2006، لصالح متعامل وطني، مع دفع نقدي فوري لتصبح ملكا له.

الجدير بالتذكير أن هذه الشركة، متخصصة في تكرير سكر القصب الخام المستورد وحفظ السكر الأبيض وتكليفه.

تم توقيع عقد التحويل القانوني للملكية عام 2007 وقام المشتري الجديد بتسوية فورية - كما قلت - لتكلفة التحويل.

لقد تم التنازل لصالح المشتري على أن يلتزم هذا الأخير بما يلي:

أولا، القيام باستثمارات إضافية بما مقداره 02 مليار و 800 مليون دج، من بينها 560 مليون دينار خلال فترة 18 شهرا، (2007-2008) أما النسبة المتبقية، فتبقى مرتبطة بقرار سلطات ميناء عنابة، المتمثل في توسيع مساحة التخزين الممنوحة أو تحسين ظروف تفريغ السلع وأخيرا كان الالتزام على عاتق المشتري الأخير هو التكفل بالمديونية، وتكوين المستخدمين.

ووفق هذه الالتزامات، فقد تحقق ما يلي:

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة مع نهاية عام 2010 بـ 670 مليون دج، أي ما يفوق الالتزامات، أما الالتزام بتوسيع القدرات الإنتاجية بالمبلغ المتبقى، فلا زال لم ينجز لحد الآن بعد كون قرار سلطات ميناء عنابة، المتمثل في توسيع مساحة التخزين الممنوحة أو تحسين ظروف تفريغ السلع لم يصدر بعد.

وأبقى المشتري على الـ 340 عاملا الموجودين، وخلق 45 منصب شغل جديد.

وبالتالي فإن بنود مداولة مجلس مساهمات الدولة وأحكام عقد التنازل لاسيما فيما تعلق بالاستثمار، قد احترمت باستثناء التوسيع الذي يبقى متوقفا على إشكالية عدم ملاءمة الهياكل القاعدية الحالية لميناء عنابة من حيث مساحة التخزين أو ظروف التفريغ؛ وكما تطرقتم قبل قليل - سيدي - نشب نزاع اجتماعي في شهر مارس

وشكل إضافة للاقتصاد المحلي والوطني، أصبح منذ مدة خارج إطار العمل فما هو وضعه؟ وما هي وضعية الحكومة لتفعيله؟

3 - يوجد بولاية قالمة كذلك مصنع آخر، يتعلق بإنتاج مادة الخميرة والذي آل مصيره للتوقف كذلك فما هو وضعه؟ وما هو مصيره؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد، الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: شكرا للسيد الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل.

لقد تفضل السيد محمد زهر سحري، المحترم، بطرحه لانشغالات تتعلق بثلاث مؤسسات اقتصادية تقع على تراب ولاية قالمة، ويتعلق الأمر أولا بشركة تكرير السكر لقالمة، وثانيا بالمؤسسة العمومية لصناعة الدراجات والدراجات النارية لقالمة، وأخيرا بمعمل بوشقوف للخميرة، فاسمحوا لي بداية - سيدي الكريم - أن أتقدم إلى السيد عضو المجلس بالشكر الجزيل على ما أبداه من اهتمام لوضعية هذه المؤسسات الاقتصادية المهمة، وهي انشغالات حقيقية، ونحن بدورنا نبادلكم نفس الاهتمام ونطمئنكم مسبقا على أن وضعية هذه المؤسسات هي في صلب اهتماماتنا، وقد كانت موضع عناية خاصة خلال زيارتنا للولاية خلال شهر ماي الماضي.

إذ أنه بأهمية أسئلتكم، إسمحوا لي أن أستغل هذه الفرصة أمام مجلس الأمة لأعرض عليكم عناصر الإجابة التالية:

أولا: فيما يتعلق بشركة تكرير السكر (SURASUCRE) لقالمة، التي كانت سابقا أحد فروع الشركة

من عام 2011 على إثر قيام العمال بإضراب عن العمل دون إشعار مسبق ودون تحديد فترة الإضراب، مطالبين بزيادة الأجور والإبقاء على كافة مناصب العمل لمدة 10 سنوات عوض الخمس سنوات التي كان التزم بها المشتري، وقد التجأ صاحب العمل إلى القضاء والعدالة التي أصدرت حكماً بعدم مشروعية الإضراب، واستأنف العمال - بعد المساعي من السلطات المحلية - نشاطهم بتاريخ 17 جويلية، ودخل المصنع المرحلة العادية للاستغلال منذ 25 جويلية. هنا أفتح قوساً لأقول بأن هذه المؤسسة خصصت نهائياً ولم يبق للدولة إلا مصالح مفتشية العمل التي تستطيع أن تتدخل في إطار علاقات العمل بين صاحب المصنع والمستخدمين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

أما ما تعلق بانشغال العضو المحترم حول المؤسسة العمومية الاقتصادية لصناعة الدراجات والدراجات النارية - لقالمة، أوكد لكم أنه في خلال الزيارة التي قمت بها إلى ولاية قالمة، تنقلت إلى المؤسسة المذكورة للاطلاع عن كثب على الوضعية الحقيقية التي تعيشها، لأن الأمر بالنسبة إلينا، يتعلق بمركب كبير يجب إعادة بعث نشاطه من جديد لضمان استمراريته والحفاظ على مناصب الشغل التي كان يضمنها.

ومن المهم التذكير، بأن هذه المؤسسة، التي تأسست عام 1987، متخصصة في إنتاج الدراجات والدراجات النارية (بما فيها الموجهة إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) إضافة إلى المحركات الثابتة. وهي تمتد على مساحة تبلغ 138.000 م².

وتتكون من ثلاث (03) وحدات تجارية ونقطتين للبيع، وهي حالياً في وضعية إنتاج جد منخفض عن حجم الإنتاج المفترض، ويبلغ تعداد عمال هذه المؤسسة إلى يومنا هذا 200 عامل، مع ضمان إنتاج أدنى، كما تتوفر على 470 آلة وأدوات وتجهيزات تكنولوجية قديمة، حيث لا يستغل منها حالياً

سوى 10% فقط.

أما فيما يتعلق بالمجاميع المالية والاقتصادية للمؤسسة، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- تعاني المؤسسة من عجز مالي.
- رقم أعمالها في انخفاض مستمر.
- القيمة المضافة تغطي فقط وبصعوبة ما مقداره 25% من تكاليف المستخدمين.

- تجاوزت ديون المؤسسة ثلاثة (03) ملايين دج.
- صافي أصول المؤسسة سلبي، وهذا على مر 10 سنوات مالية.

وتعود هذه الوضعية إلى الأسباب التالية، أساساً:

- عدم ملاءمة المنتجات مع المتطلبات الجديدة للسكان؛

- المنافسة القوية من قبل المنتجات الآتية من آسيا خاصة الجنوبية، في السوق الوطنية، مما أنتج أثراً سلبياً على رقم أعمال المؤسسة؛

- منشآت صناعية وتجهيزات قديمة ومهملة.
وبخصوص التدابير المتخذة للحفاظ على المؤسسة، من المفيد الإشارة أنه منذ عام 2005 تم تقديم العديد من مقترحات تتعلق بالشراكة مع مؤسسات أجنبية ذات خبرة أو سمعة دولية، أو شراكة بين مستثمر أجنبي ومتعامل خاص محلي، لكنه للأسف، بقيت هذه المحاولات دون جدوى.

غير أن هناك مشروع شراكة جديد، في طور الإنجاز بين مديرية الصناعات العسكرية (وزارة الدفاع الوطني) مع شركة ألمانية (BMW).

هذا المشروع الرامي إلى تأسيس شركة مختلطة، يهدف إلى صناعة تشكيلة من الدراجات بمحركات بتكنولوجيا ألمانية في موقع مؤسسة صناعة الدراجات النارية (قالمة).

وبعد زيارة متبادلة لكل من هذه المؤسسات إلى ألمانيا والشركة الألمانية إلى المركب، تقريباً دخلنا في مرحلة تفاوض وعن قريب سيكون قرار لإنشاء هذه الشركة المختصة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسة الثالثة والأخيرة

وسيتم عن قريب - إن شاء الله - تقديم مخطط تطوير نشاط إنتاج الخميرة إلى السلطات العمومية أي مجلس مساهمات الدولة للمصادقة عليه. وفي الأخير، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد لزه هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمد لزه سحري: شكرا سيدي الرئيس.

أقدم بالشكر الجزيل لمعالي الوزير على عناصر الرد التي وافانا بها وعلى اهتمامه الكبير بمضمون سؤالنا وبانشغالات ولايتنا وسوف أعقب على ما تقدم به السيد الوزير كما يلي:

أتخلى عن السؤال الأول لأنك أجبت عليه. بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بمصنع الدراجات النارية (SIGMA) فبالرغم من الأهمية الاجتماعية ووزنه الاقتصادي وقدرات إطاراته وشجاعة عماله إلا أنه يعاني فعلا من بعض المشاكل المالية ومن المديونية ومن أجل تمكين هذه الوحدة من الحفاظ على مناصب الشغل ومجابهة المنافسة الشرسة للمنتوجات المستوردة فإننا نوصي بما يلي:

- إمكانية استفادة المؤسسة من تطهير مالي ومعالجة جذرية لمديونيتها بما فيها تجاه البنوك وتجاه المصالح الجبائية:

- مساعدة المؤسسة من أجل عصنة إمكانياتها ووسائل عملها مما يمكنها من تطوير منتوجها وتنافسيته.

- بالنسبة للسؤال الثالث المتعلق بمصنع الخميرة فهذا كذلك نوصي بمساعدته من أجل تطويره وعصرنة وسائله الإنتاجية والتي تتطلب غلafa ماليا معقولا إذا ما تمت مقارنته بفاتورة الاستيراد لهذه المادة والتي في حدود معلوماتنا تتعدى فاتورة صيانة هذا المعمل وتطويره بأضعاف مضاعفة في الأخير، أقول بأنني متفائل،

التمثلة في معمل بوشقوف المختص في إنتاج وتسويق الخميرة الطازجة والخميرة الجافة المنزلية، فقد أنشئ هذا المعمل من قبل «مجمع الرياض» بقسنطينة سابقا، ووضع في الخدمة عام 1984 تحت إسم «المركب الصناعي والتجاري».

وإثر إعادة هيكلة «الرياض قسنطينة» في 1999، ابتداء من 01/01/1999، غيرت المؤسسة وضعيتها القانونية وأصبحت فرعا تحت اسم «خماثر الشرق». ونحن نسعى رفقة السلطات المحلية على بعث نشاط المؤسسة الذي يعد استراتيجيا وغاية في الأهمية، خاصة إذا علمنا أن فاتورة الاستيراد الوطني من مادة الخميرة في 2010 تفوق 100 مليون أورو.

ومن المهم إعلامكم أنه إضافة إلى وحدة بوشقوف، توجد وحدة أخرى لإنتاج الخميرة متواجدة بواد السمار بالعاصمة، وهما الوحيدتان على كامل التراب الوطني اللتان تنتجان الخماثر، وهما متوقفتان عن العمل منذ سنة 2000؛ ومنذ ذلك التاريخ، فإننا نلجأ إلى الاستيراد للحصول على هذا المنتج الاستراتيجي، الذي تجاوز 100 مليون أورو في 2010.

وبالنظر لأهمية هذا النشاط بالنسبة للبلاد، أصبح من الضروري إعادة تشغيل هاتين الوحدتين من خلال السعي لإيجاد شراكة أو عن طريق استثمارات عمومية، لم نجد شريكا في القطاع الخاص أجنبيا أو وطنيا وقد تم إعطاء التعليمات الضرورية لإعادة بعث نشاط هاتين الوحدتين في أسرع وقت.

الجدير بالذكر أنه قد تم القيام بمحاولة لإعادة بعث نشاطهما في سنة 2005 من خلال شراكة أجنبية بعد موافقة مجلس مساهمات الدولة، غير أن العملية لم تستكمل، وقد واجه تجسيد هذه الشراكة منذ ذلك التاريخ، عوائق متعلقة بالحفاظ على البيئة.

ونحن نعمل حاليا، وبتعاون وثيق مع مصالح وزارة البيئة لإزالة كل العوائق، للتمكن من الانطلاق مجددا في النشاط.

وترقية الاستثمار والسؤال الشفوي الموالي للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: بعد بسم الله؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ممثل الحكومة للإجابة على هذا السؤال،

السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين، السادة المرافقين للسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم.

سيادة الرئيس،

سؤالي هو حول طلب معلومة لأن الأسئلة الشفوية من أغراضها هو التأكد من المعلومة وأخذها من مصدرها التي هي الحكومة في هذا الموضوع؛ ذكرت الصحافة في شهر جوان مؤخرًا بأن الحكومة قررت مسح ديون بعض مؤسسات المنسوجات، يعني الصناعة النسيجية وذكرت حتى الرقم الذي هو 95 مليار دج، وجاء في هذا المقال بأنه سوف يسمح بإعادة فتح بعض المصانع وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة... إلخ. إذن فسؤالي الأول هو التأكد من صحة هذه المعلومات ومن مصدرها.

السؤال الثاني هو حول قطاع النسيج بصفة عامة، نعرف الأسباب كلها التي أدت إلى تدهور هذا القطاع من خارجية وداخلية والظروف معروفة، نريد أن نعرف ما هي حالة القطاع حاليا، يعني من ناحية المؤسسات المتواجدة ومن ناحية التشغيل ومن ناحية تغطية نسبة الاحتياجات الوطنية في هذا المجال؟

وأخيرا، نريد أن نعرف ما هو تصرف الحكومة في إطار هذه الاستراتيجية الصناعية للنسيج هل له مكانة ومكانة أولوية في هذه الاستراتيجية؟ أم أنه ليس من ذلك ربما التركيز على أنواع أخرى من الصناعات التي نستطيع حقيقة أن ننافس فيها وهذا القطاع لا يمكن أن ننافس فيه نتيجة لجنوب

لأن الأخ الوزير معروف بكفاءته ونزاهته وتفانيه في خدمة البلد وبالتالي أنا متأكد بأنه سيعمل كل ما في وسعه من أجل إعطاء طابع جديد لهذه المؤسسة حتى ترجع إلى سابق عهدها وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زهر، الانشغال تم التكفل به بشكل غير مباشر، ربما السيد الوزير لديه ما يضيفه حول الموضوع.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

فيما يخص التعليق الإضافي فيما يخص معمل (SIGMA) هو في الحقيقة محيط كبير يفوق 13 هكتارا، وغدا إذا تحققت شراكة مع الألمان لإنجاز مركب للدراجات خاصة حاجيات وزارة الدفاع والداخلية في هذا الفرع إلا أن المحيط جد كبير، ونحن نفكر اليوم في خلق أنشطة أخرى غير الأنشطة التي تكون في إطار الدراجات النارية لأن حتى الشريك الأجنبي حين أتى قال إنه غير ممكن أن نوظف محيطا جد هام وعندنا كل الإمكانيات لكن الطلب الوطني فيما يخص الدراجات النارية كان كبيرا، لكن نحن اليوم نعمل على توفير أنشطة جديدة في هذه المناطق.

أما فيما يخص الخميرة، هي حقيقة كانت في 2005 تقريبا وصلنا إلى شراكة مع متعامل فرنسي الذي كان هو يستورد هذه المادة، لكن الشراكة لم نصل إليها، واليوم - تقريبا - القرار اتخذ وطلبنا من المجمع كي يفكر حتى على إعادة تأهيل الأجهزة حتى ننتج الخميرة التي هي تكلف الخزينة العمومية كما قلت 100 مليون أورو سنويا وأظن أنه فيما يخص الخميرة سواء في وادي السمار أو في بوشقوف - إن شاء الله - قبل نهاية السنة البرنامج الاستثماري الجديد يكون موافقا عليه من طرف مجلس مساهمات الدولة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقي دائما مع قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرق آسيا .. إلخ، شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد، والكلمة دائما للسيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: شكرا للسيد الرئيس مرة أخرى. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي، سيدي الرئيس، في بداية تدخلتي هذا، قبل الإجابة على السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه العضو المحترم لزهاري بوزيد، أن أتوجه إليه بخالص تشكراتي على اهتمامه وانشغاله بمصير قطاع النسيج في بلادنا.

كما أحبيه، لأنه أتاح لي الفرصة لأتقدم أمام مجلسكم الموقر بجملة من المعطيات حول الموضوع.

بداية، تجدر الإشارة أنه أثناء تأسيسها سنة 2003، ورثت شركة تسيير المساهمات للصناعات التحويلية (SGP Industries Manufacturières) يفوق 105 مؤسسة تنشط في 03 فروع صناعية مختلفة (الخشب، النسيج وصناعة الملابس الجاهزة، الجلد)، وقد كانت وضعياتها المالية غير مستقرة، كما أنها لم تستفد عند تأسيسها من التطهير المالي الذي يسمح لها مباشرة إعادة تنشيط القطاع في ظروف ملائمة.

هذه الوضعية، التي كانت هشّة منذ البداية، زادت تدهورا مع مرور السنوات بسبب عدم ضخ استثمارات جديدة، إضافة إلى المنافسة غير العادلة، التي تمارس عليها خاصة من خلال الاستيراد المكثف لمنتجات جنوب آسيا.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

أما قطاع النسيج حاليا، فرع من تدخل (ASGP)، إن قطاع النسيج يتكون اليوم قبل إعادة النظر في مارس الماضي من 23 مؤسسة في الخدمة، تابعة لمجمع الصناعات النسيجية (TEXMACO)، وتنقسم هذه المؤسسات إلى خمسة (05) فروع:

– القطن بـ 09 مؤسسات.

– الصوف بـ 03 مؤسسات.

– الحرير الاصطناعي (soierie synthétique) بـ 03 مؤسسات.

– الأنسجة الصناعية (textiles industriels) بـ 04 مؤسسات.

– البطانية المنزلية (couverture domestique) بـ 04 مؤسسات.

ويبلغ عدد العاملين الكلي في قطاع النسيج 8141 عاملا، كما يبلغ رقم أعماله 10 ملايين دينار.

وفي سياق متصل، فإن نسبة تغطية احتياجات السوق الوطنية من النسيج الوطني لا يفوق من هذا المجموع 8%، وهي نسبة تعتبر ضعيفة جدا ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

– السبب الأول: يتمثل في غياب الاستثمار الذي يسمح بإعادة تأهيل المنتجات، خاصة إذا علمنا أن أحدث التجهيزات في هذا القطاع قد تم اقتناؤها قبل عام 1980.

– أما السبب الثاني: كنت قد ذكرته أيضا فيتمثل في المنافسة النشطة والقوية من قبل المنتجات المستوردة من بلدان جنوب شرق آسيا.

وأمام هذا الوضع الحرج الذي يميز القطاع، وفي إطار سياسة السلطات العمومية خاصة منذ 2009 الرامية إلى بعث الاستثمار الإنتاجي في القطاعات المنتجة للثروات من جهة، والمنشئة لمناصب شغل من جهة أخرى، فقد صادق مجلس مساهمات الدولة – ربما نحن أخطأنا لأن الصحافة هي التي تعطي المعطيات في بعض الأحيان والحكومة لا تعطي بيانات رسمية عن أشغال مجلس مساهمات الدولة – خلال شهر مارس 2011، على

وبفعل هذه الإجراءات، يتوقع على المدى القريب، يتوقع ارتفاع نسبة الاستحواذ على حصص سوق النسيج من الاستهلاك الوطني إلى 25%، بفضل الاستثمارات المزمع إنجازها. وترون في المرحلة الثانية - إذا كان ضرورياً - أن نضيف استثمارات إضافية، نأخذ حصصاً أخرى من الطلب الوطني. أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أعود للسيد لزهاري بوزيد وأسأله هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد لزهاري بوزيد: شكراً سيادة الرئيس. في البداية أشكر السيد الوزير على التوضيحات الهامة التي قدمها حول هذا القطاع، عندي فقط نقطتان:

النقطة الأولى، السيد الوزير تكلم على أن الدولة سوف تستثمر، سوف تضخ أموالاً في القطاع... إلخ، هذا جيد وماذا عن فرص الشراكة؟ لم نسمع كلاماً عن فرص الشراكة في هذا القطاع الواعد والذي له سوق كبيرة وبالتالي يمكن الاستعانة بشراكة في هذا المجال؟

النقطة الثانية هي أن سيادتكم تكلمتم عن القطاع العمومي، كل الكلام هو عن القطاع العمومي في مجال المنسوجات ولماذا؟ نحن نعرف أن القطاع الخاص الجزائري كان له ومنذ القدم تواجد ووجود في هذا القطاع فهل يمكن إعطاء فرصة أو توضيح حول مدى مساهمة هذا القطاع؟

تكلمنا على أن القطاع العمومي الآن هو في حدود 08% ويغطي احتياجات، والهدف هو الوصول إلى 25% فماذا عن القطاع الخاص؟ أو أي تواجد أو وجود له في هذا الميدان؟ شكراً سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوزيد، السيد الوزير؟

مخطط تنمية جديد يتضمن تدابير تطهير وتعزيز مؤسسات قطاع النسيج، بحيث أقر على وجه الخصوص الإجراءات التالية:

- التطهير المالي بقيمة 62 مليار دينار، مما يسمح بتغطية العجز البنكي المقدر بـ 57 مليار دينار، وديون الاستثمار المقدرة بـ 05 ملايين دينار، - من جهة أخرى، منح مجلس مساهمات الدولة قروضا بنكية بنسب مدعمة بمبلغ 23 مليار دينار، - الترخيص على منح صفقات بالتراضي لفائدة مؤسسات القطاع كإجراء تشجيعي قد يساهم في بعث نشاط هذا القطاع الحيوي،

كما صادق كذلك مجلس مساهمات الدولة، على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية للنسيج، إلى مؤسستين كبيرتين:

مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تتألف من 07 مؤسسات من بين 23، تعود ملكية رأسمالها بنسبة 60% إلى مؤسسة الأحذية والملابس التابعة لوزارة الدفاع الوطني، و40% المتبقية تعود إلى شركة تسيير مساهمات الصناعات التحويلية، أي كلها أموال عمومية وسيخصص إنتاج هذه المؤسسة للألبسة العسكرية والهيئات النظامية الأخرى.

أما المؤسسة الثانية المتكونة من 16 مؤسسة المتبقية التابعة لشركة تسيير مساهمات الصناعات التحويلية، يوجه إنتاجها إلى احتياجات السوق الوطنية.

ونتمنى والتصور الذي أتينا به في إطار إعادة الهيكلة سيسمح برنامج الاستثمار والتنظيم الجديد بترشيد القدرات الحالية وتعزيزها مع إرجاع قطاع النسيج إلى مكانته الأصلية ضمن السوق الوطنية، كما أن الهدف المرجو على المدى المتوسط هو الفوز بحصص من السوق تدريجياً على المستوى المحلي ولم لا في مرحلة ثانية على المستوى الدولي.

كما أن إعادة تنظيم القدرات التقنية والبشرية لقطاع النسيج، سيسمح كذلك بتحسين تنافسيته، والاستجابة لمتطلبات السوق بصفة أفضل.

والقطاع الخاص بإمكانهما على المدى المتوسط أن يغطيا على الأقل 25% من حاجيات السوق الوطنية، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، والشكر موصول لبقية السادة الوزراء الذين شرفوا الهيئة وردوا مشكورين على انشغالات السادة أعضاء المجلس؛ الشكر طبعاً يوجه لكل الذين ساهموا في جعل هذه الجلسة ثرية نقاشاً من السادة الأعضاء ومن السادة الوزراء.

إذا كانت لدينا خلاصة نستخلصها من هذه الجلسة فهي الحوار الجدي القائم مابين هيئتين التنفيذيتين والتشريعية، ولكن أيضاً وخاصة هي الجاهزية التي وجدناها لدى مسؤولي القطاعات المعنية سواء بالنسبة لقطاع الفلاحة واستعداده للمجيء للممثل أمام اللجنة والرد على كل الانشغالات التي تم التعبير عنها من قبل السيدات والسادة الأعضاء وكذلك استعداد السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين للمساهمة في تنشيط يوم دراسي أو ندوة حول قطاع التشغيل، فشكرا لهما على هذه الجاهزية وشكرا لكم زميلاتي، زميلائي، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة العشرين**

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس.

حقيقة، ربما في العرض الذي قدمته نسيت أن أتكلم عن فرص الشراكة، لكن البرنامج المصادق عليه من طرف مجلس مساهمات الدولة كان مرهونا بتقديم من الشركات الجديدة الاستفادة من القروض البنكية دعم من الخزينة العمومية إلى برامج إنتاجية في إطار الشركات.

إن، طلبنا من هذه الشركات الجديدة أن تأتي كل استثماراتها في إطار شراكة لنستفيد - ربما - من خبرة منتجين ذوي خبرة دولية، إن هذه سهوة في عرضي لم أتكلم عليها، لكن تقريبا كل قرارات مجلس مساهمات الدولة منذ سنة أو ثلاث سنوات، فكلما أخذت القطاعات والخزينة العمومية أو مجلس مساهمات الدولة قرارا فيما يخص التكفل بالعجز المالي يكون هذا مرهونا ببرنامج استثماري في إطار شراكة.

هذا ما شهدناه في قطاع الميكانيك، في قطاع الإلكترونيك، في القطاعات كلها، البرامج الجديدة كلها مبنية على برامج في إطار شراكة.

تطرقتم في النصف الثاني من تعقيبكم - السيد العضو المحترم - للقطاع الخاص، السؤال الشفوي كان موجهها فيما يخص قرار مجلس مساهمات الدولة الذي خص قطاع النسيج العمومي، ولم أت بالمعطيات فيما يخص القطاع الخاص، لكن فيما يخص القطاع الخاص الذي هو هام، شاهدنا منذ 10 سنوات تدهورا كليا لقطاع النسيج ولقطاع الأحذية مثلا، شاهدنا في كل المدن اختفاء صانعي الأحذية، منافسة الأسواق الآسيوية قضت عليهم ولكن فيما يخص قطاع النسيج هناك إمكانية، مادام أن هناك إيجابيات بوفرة الطاقة، بقيمة اليد العاملة.. إلخ، وخاصة ابتداء من قرارات الثلاثية الأخيرة، الدولة سوف تأتي بقروض مدعمة من الخزينة للقطاع الخاص لكن ليس في إطار برنامج (ASGP) في إطار برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحن نعمل لن دعم هذه المؤسسات لتتجدد لأنه فيه إنتاج، كي نجدد الآليات خاصة، وأظن أن القطاع العمومي

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 ذو القعدة 1432

الموافق 16 أكتوبر 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587